

## قيود الدفاع الشرعي

قيد الشارع حق الدفاع الشرعي من وجهتين هما من حيث مباشرته، حيث منعه ضد أفراد السلطة العامة أثناء قيامهم بواجبات الوظيفة، وفي ذلك تنص المادة (٤٦) من قانون العقوبات العراقي على أنه (( لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة احد أفراد السلطة العامة أثناء قيامه بعمل تنفيذ الواجبات وظيفته ولو تخطى حدود وظيفته أن كان حسن النية، إلا إذا خيف أن ينشأ عن فعله موت أو جراح بالغة وكان لهذا التخوف سبب معقول))، ومن حيث القوة التي يلجأ إليها المدافع، فلا يبيح القتل العمد إلا في حالات خاصة.

وفي ذلك تنص المادة (٤٣) من نفس القانون على أن ((حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يبيح القتل عمدا إلا إذا أريد به دفع أحد الأمور التالية :

- ١- فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة، إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة.
- ٢- مواقعه امرأة واللواطه بها أو بذكر كرها
- ٣- خطف أنسان)).

كما نصت المادة (٤٤) منه على أنه ((حق الدفاع الشرعي عن المال لا يبيح القتل عمدا إلا إذا أريد به دفع أحد الأمور التالية :

- ١- الحريق عمدا
- ٢- جنایات السرقة
- ٣- الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته
- ٤- فعل يتخوف أن يحدث عنه الموت أو جرح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة)).

### أ- القيد على مباشرة حق الدفاع الشرعي

قيد قانون العقوبات العراقي مباشرة حق الدفاع الشرعي بمنع ممارسته ضد أفراد السلطة العامة أثناء قيامهم بواجبات الوظيفة، ذلك لأن ما يقوم به أفراد السلطة العامة تنفيذا لأعمال الوظيفة وفقا للقانون لا يعد جريمة، ومن ثم فلا يقوم في شأنه حق الدفاع الشرعي لتخلف شرط جوهرى من شروطه وهو صفة العمل غير المشروع (الجريمة) في الفعل الواقع.

**والتساؤل هنا ما الحكم فيما إذا تخطى رجل السلطة العامة حدود وظيفته؟**

أن القواعد العامة في هذه الحالة تبيح الدفاع الشرعي ضد أعماله ولكن قانون العقوبات استثنى هذه الحالة أيضاً من القواعد العامة ولم يسمح بالنسبة لها قيام حالة الدفاع الشرعي، صيانة واحتراما لرجل السلطة ولأعماله بشرط أن يتوافر لرجل السلطة حسن النية عند تخطيه حدود الوظيفة وأن لا يخشى من فعله حصول الموت أو الجراح البالغة، مما يعني أن تخطي رجل السلطة حدود الوظيفة أو الواجب المكلف به بسوء نية منه يبيح حق الدفاع الشرعي تجاهه،

وكذلك يباح هذا الحق حتى ولو كان حسن النية، فيما إذا خيف أن ينشأ عن فعله موت أو جراح بالغة وكان لهذا التخوف سبب معقول.

فلو قبض شرطي على شخص بموجب أمر قبض غير مستوف شروطه وهو يعتقد بصحته أو أنه ألقى القبض على أنسان غير مذكور في أمر القبض وهو يعتقد أن المقبوض عليه هو الشخص المقصود فإنه لا يجوز الدفاع ضده لحسن نيته ولأن فعله لا يتخوف منه بأنه ينشأ عنه موت أو جراح بالغة، أما إذا قبض رجل السلطة على شخص وهو يعلم أنه برئ بقصد الانتقام منه فإنه يجوز للمقبوض عليه أو لغيره ممارسة حق الدفاع الشرعي بسبب عدم توفر حسن النية. ويكون اثبات سوء النية في هذه الحالة على عاتق المدافع والفصل في ذلك يتعلق بوقائع الدعوى ولذلك هو يخضع لتقدير محكمة الموضوع.

### **ب- القيد على قوة حق الدفاع**

للمدافع في حالة الدفاع الشرعي أن يستعمل من القوة ما يلزم لرد الاعتداء الواقع عليه ما دامت شروط الدفاع الشرعي متوافرة، على أن المشرع يري أن يقيد حق المدافع في ذلك في شأن القتل العمد، فلم يباح الالتجاء إليه كوسيلة لدفع الاعتداء إلا في حالات معينة ذكرها على سبيل الحصر في المادتين (٤٣ و ٤٤) عقوبات عراقي، مما يعني أنه ليس أن يلجأ الى القتل في غير هذه الحالات حتى ولو كان القتل هي الوسيلة الوحيدة لرد التعدي في الظروف التي وقع فيها. ولكن ليس معنى ذلك أن للمدافع أن يلجأ الى القتل في هذه الحالات دائماً بل أن كل ماله هو أن حقه في استعمال القوة في هذه الحالات مطلق ولو وصل الى حد القتل بشرط أن يكون الدفاع يقتضيه، فاذا كان دفع الخطر مستطاعاً بوسيلة دونه فعليه أن يلجأ الى هذه الوسيلة وأن كان متجاوزاً حقه، والحالات التي أجاز فيها القانون القتل دفاعاً عن النفس أو دفاعاً عن المال هي :

### **أ - حالات القتل دفاعاً عن النفس**

أجاز قانون العقوبات العراقي أن يصل فعل الدفاع، في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، الى القتل في الحالات الثلاثة التالية :

#### **١- فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وكان لهذا التخوف أسباب معقولة :**

من المتصور أن يتعرض الإنسان الى خطر اعتداء ويخشى أن يناله الموت منه أو يصاب بجراح بالغة ولا يجد بدا من دفعه إلا باستعمال القتل، كما لو فوجئ بعدو يشهر مسدسه عليه فيسبقه هو بأطلاق الرصاص وقتله، وتقدير ما إذا كان الفعل من شأنه أن يحدث منه موت أو جراح بالغة يعود الى المحكمة تقدره وفق ما كان يحيط بالمدافع من ظروف وكذلك بالنسبة لتقدير معقولية أسباب التخوف.

ولا يشترط في الجراح البالغة التي أشار اليها النص أن يكون من شأنها تهديد الحياة والا دخلت في معنى ما يخشى منه الموت.

٢- **مواقعة امرأة أو اللواط بها أو بذكر كرها:** أن فعل الاعتداء في هذه الحالة شنيع حيث يتناول العرض ولذلك اباح المشرع للمدافع حتى القتل للتخلص من هذا الاعتداء. وليس ضروريا أن يكون خطر الاعتداء على العرض موجها ضد المدافع نفسه فقد يكون المدافع شخصا آخر غير المعتدى عليه.

٣- **خطف إنسان:** أباح القانون القتل دفاعا فيما اذا كان موضوع الاعتداء خطف أنسان، لخطورة هذه الجريمة.

ولا يهم جنس المراد خطفه سواء كان رجلا أو امرأة طفلا أو كبيرا بشرط أن لا توجد في هذه الحالة والحالات السابقة وسيلة أخرى للحيلولة دون الجريمة غير القتل.

### **ب - حالات القتل دفاعا عن المال**

أجاز قانون العقوبات العراقي أن يصل فعل الدفاع في حالة الدفاع الشرعي عن المال الى القتل في الحالات الأربعة التالية :

١- **الحريق عمدا:** حيث اباح القانون استعمال القوة حتى ولو استلزم الأمر ارتكاب القتل العمد لدفع خطر الحريق. ومع ذلك فاذا وجدت وسيلة أخرى غير القتل يمكن استعمالها لرد الخطر المذكور فينبغي استعمالها دون اللجوء الى القتل.

٢- **جنايات السرقة:** والمقصود بجنايات السرقة هي السرقات المقترفة بطرف مشدد أي أن عقوبتها تتجاوز الخمس سنوات سجن.

وقد اباح القانون اللجوء الى القتل العمد دفاعا لمنع السارق فيها من ارتكاب جناية السرقة لخطورة هذه الجريمة، مما يترتب عليه أن السرقة غير المقتربة بطرف مشدد وتكون عادة جنحة، لا يجوز اللجوء الى القتل لمنع وقوعها دفاعا إنما لما هو اقل من القتل فأن لجأ يكون مسئولا عما ارتكب لتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي.

٣- **الدخول ليلا في منزل مسكون أو احد ملحقاته:** وهذه الحالة لا تشير الى جريمة معينة فقد أباح القانون فيها القتل بغير حاجة الى أن يتبين المدافع أن الداخل يقصد جريمة بعينها. حيث اعتبر من دخول المنازل المسكونة ليلا قرينة على أن الداخل يريد سوءا ويقصد جريمة وقدر أن للقتل ما يبرره من ضرورات الدفاع لصعوبة معرفة نية المعتدي وقصده من دخول المنزل ومدى خطره مع صعوبة الاغاثة في هذا الوقت.

ويكون فعل الدفاع هذا مباحا ولو ثبت أن الداخل لم يكن يقصد ارتكاب الجريمة، وإنما يشترط في هذه الحالة أن يكون المدافع معتقدا حقيقة وقت أن استعمل القوة أنه كان يقصد ارتكاب الجريمة وكانت الظروف تبرر اعتقاده.

فإذا ثبت أن القاتل كان يعلم أن الداخل ليلا لم يكن يقصد سوءا فلا يكون في هذه الحالة في حالة دفاع شرعي.

وينبغي لتحقيق هذه الحالة أن يكون الدخول في منزل مسكون أو احد ملحقاته وأن يكون قد حصل ليلا.

أما المنزل فيقصد به السكن الخاص ومن ثم فلا يشمل المحالات العامة أو الفنادق والمستشفيات أما ملحقات المنزل فيقصد بها كل ما يتبعه كالحديقة والمخزن والكراج وحظائر الحيوانات وأبراج الطيور.

وينبغي أن يكون المنزل مسكونا فعلا فلا يكفي أن يكون معدا للسكن ولكن لا يشترط أن يكون فيه سكانه فعلا وقت دخول الجاني فيه، وفي هذه الحالة يكون المدافع شرطي الحراسة أو الجيران أو حتى المرأة من الناس، ذلك لأنه لا يشترط أن يكون المدافع هو صاحب المنزل، وأما الليل فيراد به الفترة التي يخيم فيها الظلام وهي الفترة التي تلي غياب الشفق وتمتد الى ما بعد الفجر بقليل، وهو في الواقع مسألة موضوعية يترك تقديرها لمحكمة الموضوع.

٤- **فعل يتخوف أن يحدث عنه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة**  
والواقع أن هذه الحالة هي نفس الحالة الأولى التي يشير اليها نص المادة (٤٣) الخاصة بإباحة القتل العمد دفاعا عن النفس حتى ولو قيل أنها تشير الى عدوان على المال من شأنه أن يهدد بخطر الموت أو جراح بالغة .

## أثر الدفاع الشرعي وتجاوز حدوده

### أولا- أثر الدفاع الشرعي

إذا توافرت الشروط التي يستلزمها القانون لقيام حالة الدفاع الشرعي وكان المدافع لم يخرج عن القيود التي فرضها القانون على استعمال هذا الحق كان الفعل الذي يرتكب مباحا فلا يعد جريمة ولا تترتب عليه أية مسؤولية، لأن مرتكبه يستعمل حقا مقرر بالقانون.

وفي ذلك تقول المادة (٤٢) من قانون العقوبات العراقي ((لا جريمة اذا وقع الفعل استعمالا لحق الدفاع الشرعي.....))، ويترتب على إباحة الفعل الذي يرتكبه المدافع أن كل من يدخل فيه بوصفه شريكا لا يسأل هو الآخر، لأنه يشارك في عمل مباح، بينما الاشتراك الجنائي لا يكون إلا في جريمة.

كمن يعير سلاحا لمن يدافع به عن نفسه أو يساعد في تعطيل حركة المعتدي،. ولا يسأل المدافع عن عمله الذي يرتكبه في حدود حقه حتى ولو أصاب غير المعتدي، وسواء كان ذلك لغلط في الشخص، كما لو أصاب غير المعتدي اعتقادا منها أنه هو الذي يعتدي عليه أم كان لخطأ في إصابة الهدف، كما لو تعمد إصابة المعتدي فيصيب غيره خطأ في التهديد، كل ذلك شرط ألا يقع من الفاعل أي المدافع إهمال أو عدم احتياط أدى الى إصابة غير المعتدي. فإن وقع إهمال أو عدم احتياط يصبح الفاعل مسئولا عن جريمة غير عمدية، وتقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع، ومع ذلك فعلى هذه الأخيرة أن تبين الظروف التي أوجبت حق الدفاع لیتسنى لمحكمة التمييز مراقبة ما إذا كانت شروط الدفاع الشرعي متوفرة أم لا.

### **ثانيا- تجاوز حدود الدفاع الشرعي**

إن من شروط تحقق حق الدفاع الشرعي أن يكون فعل الدفاع متناسبا مع فعل الاعتداء بحيث لا يستعمل المدافع إلا القدر الضروري من القوة لصد الخطر، عندئذ فقط يصبح الفعل الذي قام به المدافع مباحا.

ولكن قد يتجاوز المدافع حدود حقه في الدفاع هذا، وذلك بأن يستعمل قوة أكثر مما يتطلب الدفاع لمنع الاعتداء، وفي هذه الحالة نكون أمام صورة تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي، لقد فطن المشرع العراقي لهذه الحالة، فبين حكمها في المادة (٤٥) حيث قال: (( لا يبيح حق الدفاع الشرعي احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع)).

وإذا تجاوز المدافع عمدا أو إهمالا حدود هذا الحق أو اعتقد خطأ أنه في حالة دفاع شرعي، فإنه يكون مسئولا عن الجريمة التي ارتكبها، وإنما يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجنائية وأن تحكم بعقوبة المخالفة بدلا من عقوبة الجنحة ". من دراسة هذا النص يتبين لنا ما يلي :

١- أن لتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي صور ثلاث هي:

**الأولى-** ويكون فيها فعل المدافع عمديا كما لو كان مهددا بالضرب بعصا عادية فصد هذا الضرب بإطلاق رصاصة أو بطعنة سكين مميتة.

**الثانية-** ويكون فيها المدافع قد ارتكب خطأ عند دفاعه، كما لو كان معرضا لخطر الدهس بدراجة فحاول مسكها مما أدى الى اصطدامه بطفل بسبب اهماله وعدم أنتباهه فمات الطفل نتيجة ذلك.

**الثالثة-** ويكون فيها الخطر وهميا أساسه اعتقاد المدافع بحسن نية أنه يواجه حالة خطر مع أن الحقيقة غير ذلك كما لو شاهد المدافع شخصا بيده سكيناً ويتوجه اتجاهه فظن أنه يقصد طعنه

فضريه بعضا على يده أدت الى إحدات كسر فيها، وتبين بعد ذلك أن صاحب السكن إنما جاء ليسنها لدى مصلح السكاكين الواقف بقرب المدافع.

٢- أن في حالة تتجاوز حدود الدفاع الشرعي لا يكون فعل المدافع مباحا وإنما يكون جريمة.

٣- أن حالة تتجاوز حدود الدفاع الشرعي تحقق ظرفا قضائيا مخففا يجيز للمحكمة عند تحققه تخفيف العقوبة، ولا ينبغي جبرها على ذلك.

٤- إذا اقتنعت المحكمة بضرورة تخفيف العقوبة فلها أن تحكم بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجنائية وأن تحكم بعقوبة المخالفة بدلا من عقوبة الجنحة.